

التنظيم الإداري في الجزائر مع بداية الإحتلال .. بين مزاعم التغيير وحكم الموروث

*Administrative organization in Algeria with the beginning of the occupation..
between allegations of change and the rule of inheritance*

الدكتور حسان مغدوري*

جامعة زيان عاشور الجلفة

iruohga@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/03/27 تاريخ القبول: 2021/04/18 تاريخ النشر: 2021/04/30

ملخص:

يتناول الموضوع التنظيم الإداري الإستعماري مع بداية الإحتلال الفرنسي للجزائر، والذي تعثر في بيئة اجتماعية وسياسية عريقة، كانت تستند في الأساس إلى فلسفة سياسية واجتماعية محلية تبلورت عبر تاريخ المنطقة، ورغم الإدعاء الفرنسي الذي كان يزعم التفوق الحضاري وصاحب الرسالة، إلا أن عدم الإستقرار والإنتظام في إرساء نظام إداري واضح المعالم وفعال على امتداد فترات الإحتلال، كان بيانا عن إفلاس نظرية رسالة الحضارة، وما الإستعانة بالتنظيم الموروث عن العهد العثماني واستلهاهم تنظيم دولة الأمير عبد القادر إلا دليلا عن عراقية شعب الجزائر الذي لم يكن أقل تحضرًا وواقعيًا ولذا لم كانت المكاتب العربية تحويراً لصيغة حكم من الناحية الشكلية وأداة سيطرة وقمع من الناحية الفعلية.

كلمات مفتاحية: الجزائر، الإحتلال الفرنسي، التنظيم الإداري، رسالة الحضارة، المكاتب العربية.

Résumé

Le sujet traite de l'organisation administrative coloniale au le début de l'occupation française de l'Algérie, qui a trébuché dans un antique environnement social et politique, qui reposait essentiellement sur une philosophie politique et sociale locale qui s'est formée tout au long de l'histoire de la région, et malgré la revendication française qui supposait la supériorité civilisationnelle et la noble intention, l'irrégularité, tout au long des périodes d'occupation, vis-à-vis l'instauration d'un système administratif correcte et efficace, était une déclaration implicite sur l'échec des prétendues intention susdits, et s'avèrent des instruments de contrôle et de répression.

L'utilisation de l'organisation héritait de l'époque ottomane et l'inspiration pour l'organisation de l'état de l'Emir Abdelkader n'est rien d'autre que la preuve de la noblesse du peuple algérien.

Mots clés : Algérie, occupation française, organisation administrative, mission civilisatrice, bureaux arabes.

رفعت الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر في عام 1830 شعار نقل الحضارة إلى الضفة المقابلة من البحر المتوسط، في اتجاه كان يرمي إلى تبرير الغزو واستعطاف الشعب المسيحي في أوروبا، غير أنها وجدت نفسها في بلاد مجهولة من حيث طبيعة تكوينها الاجتماعي وأدائها السياسية، ومركز ثقل السلط المحلية فيها، ولذلك عرف التنظيم الإداري في الجزائر خلال الربع الأول من عمر الاحتلال، نوعا من الركود في وثيرة التنظيم، انطلقت من الوضعية التي كانت عليها في نهاية الفترة العثمانية، ويبدو أن سلطة الاحتلال قد حافظت في الظاهر على بعض المؤسسات الجزائرية، غير أنها عدلتها بالكيفية التي تسمح لها بدمجها في الإطار الأوروبي العام، ولذلك فانه من الأهمية بمكان تقديم عرض ابتدائي عن التنظيم الإداري الذي عرفته الجزائر مع بداية الغزو، وموروث النظام الإداري العثماني، حتى نفهم كيف؟ وفي إي اتجاه عملت سلطة الاحتلال على تغييره؟ وكيف تم تثبيت بعض المؤسسات الفرنسية لحمل الأوروبيين على القدوم إلى الجزائر؟ وكيف فرض النظام بالمقابل من اجل التحكم في تسيير العنصر المحلي الأهلي؟

2. خصائص التنظيم الإداري في الجزائر خلال العهد العثماني:

كانت الجزائر مقسمة في العهد العثماني إلى أقاليم رئيسية ثلاث⁽¹⁾، انفرد فيها كل إقليم من التقسيم العام للدولة، بظروف جعلته يختلف عن الآخر في طريقة التنظيم، وهذا ما يمكن استنباطه فيما يلي :

1.2 دار السلطان:

تحتوي على منطقة متيجة التي تمتد إلى شرشال غربا، ودلس شرقا، وترتكز جنوبا على حواف بايليك التيطري، وتخضع إلى السلطة المباشرة للداي. وبالمقابل، كان الداوي يفوض الإدارة إلى موظف سامي برتبة أغا العرب، الذي كان يتوفر على جهاز يتشكل من الصبايحية، ومخزن يتشكل معظمه من قبائل حجوط، في حين لم يكن يتصرف في المسائل المالية التي تخضع بدورها لسلطة الخزنار، أو أمين خزينة الداوي.

كان قادة الأوطان التسع⁽²⁾، يخضعون لأوامر الأغا، وكان من بينهم قائد وطن سبو الذي كان يتمتع بنوع من الاستقلالية، وكذا أراضي الحفص التي كانت تمثل أرياف العاصمة، حيث كانت أملاك الرياس وكبارا لبرجوازية العثمانية في المدينة، والذين كانوا يملكون الاحواش، وكانت أراضي الحفص مقسمة إلى سبعة مقاطعات، بحيث كانت كل واحدة منها، تخضع لسلطة شيخ، بينما كان كل وطن يتمتع بقاضي ومجلس مقره مدينة الجزائر.

2.2 إقليم التيطري (المدية):

كان يمثل أصغر وائل الأقاليم ثروة، ذلك أن أجزاء منه حولت إلى دار السلطان، وكان يضم أربعة دوائر، تبدأ من التل الأعلى الذي يمثل دائرة المدية، والتي كانت تضم بدورها سبعة أوطان، مثبتة في أقاليم سبعة قبائل، ومن التل الجنوبي الذي كان يضم قاعدة الديرة في مقاطعة حمزة، والذي كان يقوده احد أقرباء الداوي، بينما كانت الأقاليم الجنوبية الأهلة بقبائل البدو الرحل محمية بمركز حكم مفوض وقاعدة أولاد المختار⁽³⁾. كان باي التيطري يستعين بخليفة يختاره بنفسه، ثم تتم المصادقة على تعيينه من طرف الداوي، وكانت كل ضريبة تستخلص من طرف قائد مكلف بالضريبة نفسها، ولذلك فقد كان قايد العشور وقايد الدخان وقايد الابل، بينما كانت الشؤون المالية من اختصاص الباوي، الذي كان يديرها بمساعدة وكيله، الذي كان بدوره، يحتفظ بالخزينة ويسيرها بمساعدة الخوجة وثلاثة محاسبين.

كانت الإدارة العامة في بايليك التيطري تحتوي على أربعة شواش، بمهام غير محددة، (ومساعد المخيم ومنفذ الإعدام) ومصلحة المراسلات، ومصلحة النقل، التي كان يترأسها أمهورباشا. وكان الباوي يتمتع بقوة من العسكر، مكونة مما كان يعرف (بزبنطوط) أو العزاب الأتراك والكراغلة، فيما كان يقدر عددهم من 120 إلى 130 رجل وقبيلتين مخزنتين، وهما العبيد، والدواير، الذين كانوا يزودون الباوي ب 600 فارس، فضلا عن دعم قوات العاصمة، التي كانت تشارك كلما دعت الحاجة لذلك، وكانت الباوي يتمتع بحراسة خاصة، من 15 من الصبايحية الأتراك، الذين كانوا يشكلون احتياطا من الموظفين الإداريين الذين يستكملون هذا الكل، وكان الباوي ملزما بعرض تقريره عن الضرائب المحصل عليها وعلى أحوال البايليك ومختلف شؤونه⁽⁴⁾.

3.2 بايليك الغرب (وهران):

يعود تاريخ ظهور بايليك الغرب الى عهد حسن باشا خير الدين في عام 1563⁽⁵⁾ وكانت عاصمته مازونة ثم معسكر ثم وهران بعد التحرير الثاني من سنة 1792⁽⁶⁾. و كان يتميز بتنظيم المخزن الذي كان يتولى قيادته، كمظهر لافت مقارنة بالأقاليم الأخرى، وكان ينقسم إلى ثلاث قيادات، حيث كانت قيادة الشرق في أعلى نهر الشلف، والكتلة الجبلية المحيطة، والى جوار أراضي خليفة الباوي، بينما كان يتوزع باقي الإقليم، بين الاغاوات التابعة للقبيلتين المخزنتين الدواير والزماله، لكن التقسيم كان يخضع لتقديرات الرقابة التي كانت متبادلة بين أغا الدواير وأغا الزماله⁽⁷⁾.

كان مخزن النخبة يتشكل من بعض القبائل المتكونة من عناصر مختلفة غير أنها كانت أكثر اندماجا ، فالزماله والدواير⁽⁸⁾ اللتان كانتا تقومان بالخدمة العسكرية في المتوسط لم تكن معفية من الخراج فقط وإنما كانت تنتفع من أراضي الدولة التي كانت تستغلها بطريقة جماعية، إذ كان شيخ القبيلة هو الذي يوزع استغلال الأراضي بين أفراد القبيلة.

كان المخزن هو القائد والمنظم لإقليم الغرب كمظهر لافت مقارنة بالأقاليم الأخرى، وكان ينقسم إلى ثلاث قيادات، حيث كانت قيادة الشرق في أعلى نهر الشلف ، والكتلة الجبلية المحيطة ، والى جوار أراضي خليفة الباي، بينما كانت باقي الإقليم تتوزع بين الاغاوات التابعة للقبيلتين المخزنتين الدواير والزماله ، لكن التقسيم كان يخضع لتقديرات الرقابة التي كانت متبادلة بين أغا الدواير وأغا الزماله⁽⁹⁾.

كان مخزن النخبة يتشكل من بعض القبائل المتكونة من عناصر مختلفة غير أنها كانت أكثر اندماجا ، فالزماله والدواير اللتان كانتا تقومان بالخدمة العسكرية في المتوسط لم تكن معفية من الخراج فقط وإنما كانت تنتفع من أراضي الدولة التي كانت تستغلها بطريقة جماعية ، إذ كان شيخ القبيلة هو الذي يوزع استغلال الأراضي بين أفراد القبيلة، في الوقت الذي كانت فيه السلطة العثمانية تلزم فيه قادة قبائل الزماله والدواير بشراء سكنات في مدينة معسكر ، التي كانت عاصمة باليك الغرب قبل 1792، وكان الغرض من هذا الإجراء ضمان إقامة هؤلاء بالقرب من العائلات العثمانية التي كانت تقيم بالمكان، وكذا استمرار تخزين محاصيل القادة في ممتلكاتهم التي كانت في غاية التحصين، وكان هذا الإجراء يكفل الولاء الدائم لسلطة الباي ، لذلك اشترى بعضهم أراضي الملك الواقعة ضمن الملكيات الكبيرة ، وكانت قبيلتنا الزماله والدواير، تزود البايليك بالضباط وبالموظفين السامين.

كانت قبائل مخزنيه أخرى اقل امتيازاً تعيش إلى جانب قبيلتي الزماله والدواير، وهي التي كانت تقطن بالمناطق الواقعة من منطقة سعيدة إلى منطقة سبدو بتلمسان، وعلى امتداد جبال التل من منطقة السبخة بوهران إلى نهر الشلف الأوسط لكنها وبخلاف الأولى، لم تكن معفية من الخراج .

4.2 بايليك الشرق (قسنطينة):

لم يكن مخزن بايليك الشرق يتشكل من القبائل العسكرية المنظمة تراتبياً على غرار مخزن بايليك الغرب ، ذلك انه كان يتشكل من صغار المزارعين الذين كانوا يقضون فصل الشتاء في مساكنهم بقسنطينة ، وكانوا يشتغلون

في أراضي البايليك وفق حساب 3/2 من الأرض ، التي كانت مقسمة إلى أراضي عزل، ويدفعون في المقابل ثمن الكراء أو ما يسمى بالحكور فرض احمد باي منذ تعيينه في سنة 1826 ضريبة الحكور على كافة السكان، كما قام بإلغاء منصب الخليفة، وتم تعويضه بكبار الموظفين والقياد، واستكمل إصلاحاته العقارية باستخلاص فرسان منطقة القبائل، وانتزع منهم أراضي البايليك بعدد اكبر من الخيالة ، ولكنه لم يحتفظ إلا بالمنطقة الوسطى للبايليك (10) .

كانت مناطق البايليك التي تقع خارج نطاق المنطقة الوسطى، تحت تصرف الدواودة والعائلات الارستقراطية الكبيرة، بصفتها تتوارث السلطة فيما بينها، على غرار عائلة بن قانة في الجنوب، وعائلة المقراني بمنطقة البيان وعائلة بن زعموم في منطقة القبائل الغربية .

مكنت التضاريس المعقدة والصعبة لمنطقتي القبائل والأوراس التخلص من تدخل السلطة العثمانية، فقد كانت شبه مستقلة ، حيث كان شخص من الأبناء ينتخب بصفة مؤقتة ليقوم على رأس كل قبيلة، وكان مكلفا بالإدارة العامة لشؤون الساكنة ، وفي حال غيابه، كان الشيخ الكبير هو من يقوم على رعاية المصلحة العامة للقبيلة. وكانت القبائل بدورها مقسمة إلى وحدات تسمى كل وحدة (خروية)، كان يتولى قيادتها شيخ دائم منتخب من أعيان القرية بصفة (أمين).

3. التنظيم الإداري في عهد دولة الأمير عبد القادر:

1.3 الوحدة الإدارية خلال فترة المقاومة 1830-1848:

كانت الفترة الممتدة من 1830 إلى 1848 حافلة بالأحداث السياسية والعسكرية الكبرى، ذلك أن المقاومة الجزائرية المسلحة قد تركت أكثر من 35 ألف عسكري قابعين في محطة الانتظار، ولعل حالة التملل والتردد التي شابت السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال هذه المرحلة اكبر مؤثر عن غموض الرؤية ، فلا الإجراءات المستعجلة في تكوين المجلس البلدي في العاصمة، ولا أعمال اللجنة الإفريقية، ولا معاهدات الهدنة مع المقاومة، شفعت لسلطة الإحتلال في اختيارات واضحة المعالم فيما يتعلق بالتنظيم الإداري .

لقد اظهر الأمير عبد القادر مقاومة سياسية وعسكرية بأسلة، فهو الذي إعتد على الدولة التي أنشأها منذ عقد معاهدة دي ميشال في 26 فيفري 1834 والتي تبلوت أكثر بعد معاهدة التافنة في ماي 1837، وتركت جيش الإحتلال يعيش حالة الترقب والتردد التي عبرت عنها التغييرات التي أُلتمت بالقيادات العسكرية وما تبعها من تحولات في السياسة العسكرية وكذا التنظيم الإداري (11).

لقد تمكن الأمير عبد القادر عقب معاهدة التافنة من تشكيل دولة بكل المعايير القانونية والسياسية حيث وُحِدَ الإدارة وبسطها في الوقت الذي وضع فيه الفرنسيون نظام إداري بلدي في المدن .

2.3 توحيد الإدارة في عهد الأمير عبد القادر:

انطلق عمل الأمير عبد القادر في 1834 مع معاهدة دي مشال، لكنه اخذ أداء أسرع بعد معاهدة التافنة 1837، ذلك أن المعاهدة المذكورة اعترفت له بصفة الأمير وبسلطته على الجزء الأكبر من مقاطعات الجزائر ووهران، غير أن عمل الأمير لم ينحصر في ضم الأراضي وتجميع الأقاليم، لأجل بناء قوته السياسية، بل انتقل إلى توحيد الإدارة في اتجاه عادل مكنه من استمالة القبائل الجزائرية ضد العدو الفرنسي، إذ تمكن في سنة 1839 من الانتهاء من توحيد الأقاليم في الوقت الذي كانت فيه قوات الإحتلال محصورة في منطقة وهران، ومثلما كانت الجزائر العاصمة جزءا من أراضي بايليك قسنطينة استطاع الأمير إن يفرض سلطته على 2/3 من الجزائر الشمالية التي تمتد من بجاية إلى تلمسان ومن عين ماضي إلى تنس .

ركز الأمير عبد القادر على الاستقرار في المدن المحصنة والتي اتخذها كمراكز حكومية للدولة بينما كانت القبائل المحاذية للساحل تشكل مراكز أمامية تستند بدورها إلى الخط الأول من مدن الداخل في كل من تلمسان، معسكر، مليانة، مدية، وحزام ثاني من القلاع التي شيدت ضمن مناطق الحصون العتيقة على حواف التل والهضاب العليا بغرض مراقبة الجنوب وهي سبدو وسعيدة وتقدمت بالقرب من تيارت والتي كانت تمثل مركز اقتصادي واستراتيجي حيث كانت مركزا للصناعة ومستودع السلاح فضلا عن تازة وبوغار وبلخروب وبسكرة⁽¹²⁾.

كان سقوط هذه المدن من تلمسان إلى معسكر إلى المدية وبوغار في الفترة 1841 إلى 1842 أثرا بالغا في توقف مشروع الأمير وتعطيل تنظيم الدولة لينتهي به المطاف إلى إمارة صغيرة مرتحلة (الزمالة) .

كانت دولة الأمير عبد القادر تستمد قوتها السياسية من التوحيد الإداري الذي تولى عن تعقيدات النظام العثماني وطابعه غير العادل فعلى غرار التقسيم الإداري العثماني الذي جعل من الجزائر أربع مقاطعات دار السلطان والباياليكات الثلاث فان الأمير انشأ بديلا عنها ضمن دوائر مماثلة .

1.2.3 الخليفاليك:

بلغ عدد الخليفاليك التي استحدثها الأمير عبد القادر 8 في سنة 1839، اثنان منها في مقاطعة وهران في حين اعتبرت فيها كل من معسكر وتلمسان عواصم تابعة، وواحدة في مليانة وواحدة في التل وواحدة في بلاد القبائل وواحدة على حواف قسنطينة في كل من إقليمي مجانة والزيبان، وأخيرا واحدة في الصحراء الغربية في ميزاب وأخرى بالصحراء الشرقية في جبل عمور والاعواط.

كان الأمير عبد القادر يختار خلفاءه خاصة من العائلات المرابطة⁽¹³⁾، على غرار سيدي مبارك في القليعة، والبركاني من البراكنة، والسي احمد بن سالم من منطقة القبائل، والشيخ بن عزوز من طولقة بسكرة ، وكان تعيين هؤلاء جميعا غير محدد بالمدة الزمنية ويزولون مهامهم وسلطاتهم في كل مجالات الحياة.

2.2.3 الأغاليك:

قسم الأمير عبد القادر كل خاليفاليك إلى عدد من الاغاليك فبايليك التيطري قسمه إلى ثلاثة اغاليك بينما قسم سبو والى أربعة، ويأتي على رأس كل اغاليك أغا يعين لمدة سنتين، غير إن القرارات المتعلقة بالعقار تقع تحت رقابة عون يتبع الأمير، وكان كل اغاليك يضم عدد من القبائل وضعت تحت قيادة القايد الذي يعين سنة واحدة قابلة للتجديد، وكانت فرق القبائل تخضع بدورها إلى سلطة الشيخ، وكان الأغا والقايد كليهما يتقاضيان أجرا ويستفيدان من 10/1 من مستحقات الضرائب المحصلة وهي الخصوصية التي احتفظ بها الفرنسيون حينما عينوا موكلهم من الآغاوات والقياد.

3.2.3 سلم المسؤوليات:

وضع الأمير عبد القادر سلما تراتبيا للموظفين يخضع لمراقبة الدولة ، وكان كل مسؤول عن وضعية تسييره، فلم يحتفظ الأمير عبد القادر من النظام العثماني إلا بالألقاب وقضى على الامتيازات، حيث وحد ورتب سلم الموظفين وبذلك فهو قد انشأ إطارا عصريا كان يستهدف من خلاله القضاء على التقسيم السابق وتنوع القوانين الخاصة.

كانت معسكر تمثل مركز الدولة الناشئة ثم انتقلت الى تقدمت وكان التنظيم الجديد يؤطر السكان الذين بقوا مجمعين في صيغة فرق قبيلية وكونفدراليات القبائل وكانت كل واحدة تستند إلى قاعدة الشيوخ والقعدات والأغاليك.

4. تعقيدات التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر (1830-1848):

لم يكن الفرنسيون يملكون مع بداية الاحتلال معلومات وافية ومفصلة عن عادات وتقاليد ولغة الجزائريين، فحتى بعض المترجمين الذي وظفوا في وصل العلاقة بين جيش الاحتلال والجزائريين لم يحققوا إلا ما كانت توفره الصدفة وما كان الغزو العسكري يستكشفه ، فلم يتمكنوا من فهم الإدارة العثمانية ولا إدارة الأمير عبد القادر إلا سطحيا ، ومع استقدام الأوروبيين الذي استقروا في المدن، لجأت سلطات الاحتلال إلى وضع إدارة

مدنية تتعايش مع الإدارة العسكرية، غير أن حالة الغموض التي لفت مستقبل التنظيم الإداري في الجزائر، جعلت فرنسا تعتمد إدارة عسكرية كإطار قاعدي ، لكنها حافظت على التنظيم الإداري العثماني وعلى إدارة الأمير عبد القادر، ثم سعت إلى إنشاء تنظيم عسكري موحد ، وفيما يلي نستعرض هذه التجربة وفق مايلي:

1.4 إعتناء الإدارة العسكرية:

في الوقت الذي كان فيه جيش الاحتلال يوسع من عملية الغزو العسكري ويحقق السيطرة على ضم الأراضي ، كان يعتمد بالموازاة ، على النظام الإداري العثماني الذي وجدته في ارض الواقع إلى غاية 1840، وبعدما توسعت السيطرة العسكرية الاستعمارية إلى المناطق التي كانت خاضعة لسلطة الأمير القادر ما بين 1840 إلى 1848 ، احتفظت فرنسا بالتنظيم الإداري الذي استحدثته ، واستنادا لهذين النموذجين المحليين ، قامت سلطة الاحتلال بوضع إدارة عسكرية باسم المكاتب العربية (14).

2.4 الإحتفاظ بالنظام العثماني:

لقد قام الضباط الفرنسيون بمحاولة استرجاع تطبيق النظام العثماني الذي أوشك على الاختفاء بعد توقيع معاهدة 5 جويلية 1830 ، ففي المناطق المحاذية للبحر والتي كانت خاضعة مباشرة لسلطة العثمانيين استمر العسكريون في تطبيق نفس النظام العثماني بحيث أعيد تشكيل قبائل المخزن التي كانت تتمتع بامتياز غنائم الحرب ومن الإعفاءات من بعض المستحقات الضريبية.

كانت قبيلتي الدواير والزماله في مقاطعة وهران تتمتع بحق الامتياز فضلا عن قبيلة الغرابه التي كانت تحت سلطة احد الكراغلة المعروف بالمزوي، لكن السلطة العسكرية هي التي كانت تتمتع فعليا بحق التعيين لقادة القبائل وهي التي تراقب عملها عن قرب، في حين كان القياد الذين احتفظوا بصفتهم كعسكريين ، مكلفين بجمع الوحدات العسكرية المحلية.

عينت فرنسا في مقاطعة الجزائر أغا العرب ، والذي كان يجمع بين الصفتين الإدارية و الاستخباراتية ، وقد تولى هذا المنصب في البداية احد تجار العاصمة ، ثم اسند لزعيم روحي وهو الحاج محي الدين من عائلة المرابط سيدي مبارك من مدينة القليعة ، ولاحقا استخلفه العقيد ماري مونج ، لكن هذا المنصب تم إلغاءه سنة 1837 ، بعدما استحدثت مديرية الشؤون العربية في مقاطعة الجزائر.

كانت مقاطعة قسنطينه تخضع لمجموعة ارستقراطية ، تنحدر من مجموعة من العائلات الكبرى على غرار عائلة المقراني و بن قانة وبن عيسى ، وبعد سقوط قسنطينة سنة 1837 تخلت هذه العائلات عن احمد باي

للاحتفاظ بامتيازاتها التقليدية، وكانت هذه العائلات بعد أن تتم القسم ، تتحمل الأعباء المفروضة عليها، وتلتزم بالمدد بالجند وتحفظ بالتكاليف المنوطة بها ، فكانت تمارس صلاحيتها بقدر من الحرية مقارنة عما كانت عليه في وقت الباي الذي كان يراقبها عن قرب .

كان هؤلاء القادة يرثون ويورثون القيادة ، بينما كانوا في المقابل هم من يحددون وعاء الضريبة ، وهم من يصادرون لحسابهم أراضي العزل والحبوس ، كما كانوا يقفون على ضمان مداخيل الضريبة ويحافظون على النظام لفائدة سلطة الاحتلال ، وتعود مرحلة تطبيق هذا التنظيم في اقليم قسنطينة إلى عهد المارشال فالي (Valée) سنة 1838، ثم استكماله الجنرال (Negrier) لاحقا ، غير أن استئناف الحرب ضد الأمير عبد القادر بقيادة الجنرال بيجو (Bugeaud) ، أدى إلى خضوع المناطق التي كانت بحوزة الأمير فلجا حينها بيجو (Bugeaud)، إلى تعديل التنظيم في المناطق المحتلة ، ووضعها تحت تنظيم الذي كان قد اقره الأمير عبد القادر.

3.4 الإحتفاظ بنظام الأمير عبد القادر:

قرر الجنرال بيجو المحافظة على النظام الذي اقره الأمير عبد القادر في معظم الأجزاء التي كانت خاضعة لسلطته في مقاطعتي وهران والجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1841-1848 ، ذلك أن الأمير كان يتمتع بمعرفة عميقة بمختلف دوائر الأقاليم والعلاقات فيما بين القبائل وموازن المصالح المتبادلة فيما بينها ، فقد كان خبيرا بمعرفة الرجال والأشياء معا ، لذلك تعمدت سلطة الاحتلال الإحتفاظ بنظام الأمير ، إلا أنها خالفت القاعدة أحيانا ، فقلصت بعض تقسيمات الأمير الإدارية وعدلت حدودها في اتجاه كان يهدف إلى الحد من حجم وأهمية المقاطعة الإدارية يحدوها في ذلك الاعتبار الأمني والخوف من المقاومة⁽¹⁵⁾.

أنشأت سلطة الاحتلال الفرنسي استنادا إلى نموذج تنظيم الخالفليك ، دوائر فرعية تضم الأغاليك أو القاعدات الكبرى، التي احتفظت بها ، وأجرت تعديلات على السلم التراتبي لمنصب الخلفاء و الأغوات والشيخوخ ، بحيث أضافت منصب الباشاغوات في مراتب السلم

وأضحى الترتيب يبدأ من الأعلى إلى الأسفل بمنصب الخليفة، ثم يليه الباشاغا انتهاء بالأغا ، وكانوا جميعا يتمتعون بنوع من الاستقلالية ، وكانت تأتي على رأس المناصب الدنيا ، لكل من الأغوات والشيخوخ ، الذين انحصر وجودهم في قيادة القبائل الكبيرة .

كان كل هؤلاء القادة يعينون من طرف السلطة الفرنسية، ويتقاضون عنها راتبا ، ويتولون قيادة الوحدات العسكرية المساعدة ، لكن مسؤولية رواتب الجند كانت تقع على مسؤولية السلطة الفرنسية ، وكان هؤلاء

ملزمون باستخلاص الضرائب ، في الوقت الذي كانوا يستفيدون فيه من زيادة على رواتبهم ، علاوة ب 10/1 من الموارد المحصلة .

صدرت أمرية 17-01-1845 ، التي تضمنت الاحتفاظ بحقوق التقاضي والغرامات وفق سلم تراتبي محكم، بحيث منحت الحق للبشاغوات بإمكانية الحصول إلى غاية 100 فرنك، وإلى غاية 50 فرنك للأغوات وإلى 25 فرنك للشيوخ ، الذين يستفيدون ب10/3 منها ، ويحتفظون بحق تنفيذ السخرة على مرؤوسيه في أعمال الحرث والحصاد ونقل الحبوب. وكل ذلك تحت سياسة الإغراء وشراء الذمم التي ورطت هؤلاء القادة في ارتباط مصير حياتهم بالمحافظة على النظام⁽¹⁶⁾.

احتفظت سلطة الإحتلال في الظاهر بتنظيم الأمير عبد القادر لكنها استعارت منه ما كان ضروريا لاستمرار التحكم في مصالحها والمحافظة على الاستقرار ، ذلك أن الإطار الجديد لم يكن كسابقه ، إذ أن الأمر كان يتعلق بالشأن العسكري والاستعماري ، فهذه الإدارة المستحدثة لم تكن في الواقع سوى واجهة تتصرف خلفها السلطة العسكرية بأداة المكاتب العربية ، التي تزايد تدخلها في السلطة شيئا فشيئا إلى أن مثلت في الأخير، السلطة الفعلية ، ومن خلال هذه الآلية، ظهرت الوحدة الإدارية للأقاليم المحتلة ، فكل هذا التغيير انبثق في الأصل، من الهياكل القاعدية التي كانت قائمة سابقا والتي كانت تتسم بشيء من التنوع، و كانت تحتوي على ثلاثة أنماط من النظام ، غير أن سلطة الإحتلال استحدثت تشكيلة عسكرية واحدة تعلق الأنماط الأخرى ، وهي المكاتب العربية.

4.4 إنشاء نظام عسكري موحد:

لقد صدرت أمرية 22 جويلية 1844 بهدف معالجة تنظيم الأملاك الفرنسية في إفريقيا الشمالية على حدّ التعريف القانوني الفرنسي ، وهو نفس التاريخ الذي تقرر فيه إلحاق الجزائر رسميا بفرنسا ، وقد استهدفت هذه الامرية ، تمييز إدارة القيادة العليا ، ولذلك أنشأت منصب الحاكم العام ، الذي كان يستند إلى وزير الحربية⁽¹⁷⁾، ويساعده في ذلك موظف مدني (civil intendant) ووكيل عام للجمهورية ، ومدير للمالية على رأس مختلف المصالح.

حينما بدأت جيوش الإحتلال تزحف في عهد بيجو (Bugeaud) على حساب أراضي دولة الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر ، باشر بيجو (Bugeaud) وضع تصميم لهياكل جديدة تقوم بمراقبة القادة الأهالي، وجاء قرار أوت 1841 لإنشاء مديرية الشؤون العربية لمقاطعة الجزائر ، والتي ألغيت فيما بعد سنة 1839 ، بحيث كان المدير يتمتع بالسلطة على القياد والشيوخ وباقي القادة المسلمين بصفة شرطة وكذا إدارة، وقد كان

مكلفا بإنشاء علاقات مع القبائل التي خضعت، وعليه فقد ترسم هذا النظام بموجب أمرية 1 فيفري 1844 ، وتتبعته بعده تعليمات حددت المسؤوليات . وكان عمل مكاتب الشؤون العربية يقع على عاتق ضباط. قسم بيجو الأقاليم التي سيطر عليها جيش الاحتلال إلى ثلاث قسامات ومناطق، يتولى قيادة كل واحدة منها ضابط بصفة جنرال يدعمه مكتب قسامتي للشؤون العربية ، ويتوزع كل قسم بين عدد من الدوائر الفرعية الأكثر اتساع وهي تشبه إلى حد ما الدوائر التي نشأت في المستقبل ، وكانت كل دائرة فرعية تتمتع بمكتب الشؤون العربية من الصف الأول، يقودها عقيد و يتولى بدوره تعيين قياد القبائل بناء على اقتراح مكتب الدائرة .

تنقسم كل دائرة فرعية إلى عدد من الدوائر الصغيرة التي تشبه الخياليك عند الأمير عبد القادر ، وكانت كل دائرة تحتوي على مكتب عربي من القسم الثاني بقيادة ليوتنتو أونقيب ، وكان في بعض الحالات حيث الدوائر الكبيرة يضاف إنشاء مكاتب ملحقة .

كان كل مكتب دائرة يضم رئيس مكتب ، ويساعده ضباط مساعدون وقاضي وأمين فرنسي عسكري وأمين جزائري ومترجم وكذا شاوش، بمعنى طاقم من الموظفين بتعداد 10 اشخاص، يمثلون مزيجا من الفرنسيين والجزائريين ، وهذا قد يكون مؤشرا عن وجود علاقة شكلية بين العنصر المحلي والعنصر الأوروبي⁽¹⁸⁾.

كان هذا السلم التراتبي في المهام يتصل بقيادة الأهالي الجزائريين عبر سلسلة من القادة تبدأ من الخليفة إلى الباشاغا إلى الأغوات المستقلين، وكانوا جميعا ،يتبعون قيادة القسم ، ويعينون من طرف الملك، وكان الأغوات الذين يتولون قيادة الاغاليك مقسمون إلى ثلاثة أصناف من الرواتب ، ويتم تعيينهم من طرف الملك بعد اقتراح من الخليفة أو الباشاغا، وكانوا يتلقون الأوامر من طرف التقسيم الفرعي .و كان عقداء التقسيم الفرعي يعينون الشيوخ ورؤساء القبائل الذين يتبعون قيادة الدائرة ، بينما كان قادة الدائرة يعينون شيوخ القبائل الصغيرة وعبر وساطتهم يتبعون قياد القبائل الكبيرة .

هكذا كانت مختلف مستويات التقسيمات التي وضعتها سلطات الاحتلال تمارس الحكم الفعلي عن طريق المكاتب العربية بجميع هياكلها، فهي التي كانت تراقب وتوجه عن كثب كافة القادة الأهالي ، حتى فيما يتعلق بتفاصيل الحياة الدقيقة ، وهي التي التزمت بتطبيق السياسة التي كانت تقرها الحكومة .

كانت هذه الكتلة العسكرية تمثل العمود الفقري الذي وحد الإدارة ، في الوقت الذي قلص أهمية قادة الأهالي، والظاهر أن التنظيم استمر بعد 1848 ، حينما تم إنشاء المقاطعات ، الموضح في المخطط الذي يعكس مقاطعة الجزائر سنة 1848⁽¹⁹⁾ .

5. خاتمة:

إذا كان الفرنسيون قد رفعوا شعارات الحضارة والمدنية كعنوان لحملتهم على الجزائر في سنة 1830، وزعموا أن الجزائر أرضا بلا شعب وليست سوى أمة في طور التكوين، فاتحين بذلك سجل تاريخ سيكون فيه الفرنسيون صناع الأمة الفرنسية الناشئة في شمال إفريقيا، فإنهم ورغم ذلك، وجدوا أنفسهم مرغمين بقوة الظروف وسلطة ثقافة وحضارة الشعب الذي اعتبر مهزوما مرجعا لنظرياتهم السياسية في إدارة تكون كفيلة بتسيير مشروع الاحتلال، وتمكنت إدارة الاحتلال استنادا إلى تجربة التنظيم الموروث عن العهد العثماني والى تجربة الأمير عبد القادر في إدارة شؤون الشعب الجزائري، من تجاوز سلسلة المشاكل المعقدة التي جعلتها مضطربة في رؤيتها وغير مستقرة في تثبيت نموذجا الإداري على امتداد مراحل الاحتلال في الجزائر، ولعل المكاتب العربية لم تكن سوى ضرورة أملت لها الاختلافات في العادات والتقاليد والقيم بين المجتمع صاحب الأرض وبين الغزاة الوافدين.

6. ملاحق:

مخطط تنظيم مقاطعة الجزائر سنة 1848

التعيين				الرقم
التقسيم الفرعي لمليانة	التقسيم الفرعي للشلف	التقسيم الفرعي للمدية	التقسيم الفرعي الجزائر	
1- الخاليفاليك السابق لمليانة بشاغاليك جندل	1- الخاليفاليك السابق لمستغانم ويضم: - دائرة تنس (البلدية المختلطة لتنس)، - قاعدتين.	1- أغاليك التل	1- دائرة البلدية (تضم قديما وطن بني خليل).	01
2- أغاليك جندل	أ- أغاليك الأصنام ويضم نهر الشلف .	1- أغاليك القبلة (البلدية المختلطة لقصر البخاري)	2- أغاليك الخشنة (يضم قديما قبائل الخشنة وبني موسى).	02
ب- وأغاليك بزيروق	1- أغاليك الونشريس (البلدية المختلطة للوشريس)	1- أغاليك الشرق (البلدية المختلطة لعين بوسيف، سيدي عيسى وبوسعادة)	3- دائرة دلس - دائرة - ثلاثة أغاليك - خاليفاليك سبو - ثلاثة أغاليك	03
4- أغاليك براز	/	ت- أغاليك ولادنايل (بلدية مختلطة الجلفة)	/	04
5- دائرة (البلدية المختلطة لشرشال) وتضم أغاليك زاتيمة	/	5- قاعدة المويعدات	/	05

وقاعدتين				
----------	--	--	--	--

06	/	/	/	6- أغاليك حجوط
07	/	/	/	7- بشاغليك ويضم: - أغاليك ولاد بسام (البلدية المختلطة للسرسو)، - قبيلة ولاد عياد).

Source : Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962 O.P.U. Alger 1987, p38.

7. التوثيق:

- 1- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر - الجزائر - تونس- المغرب الأقصى، المكتبة الأنجلو-مصرية، الطبعة السادسة، 1993، ص 29.
- 2- للتعرف أكثر على التنظيم الإداري للجزائر الوسطى أو ما كان يعرف بـ "بدار السلطان وبيليك التيطري" راجع خريطة الجزائر الوسطى في أواخر العهد العثماني:
- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية -الفترة الحديثة-، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 374.
- 3- Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962 O.P.U. Alger 1987, p24.
- 4- أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف الجزائر 1168-1226هـ (1754-1830)، تقديم وتعليق احمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، دون طبعة، 1974، ص 162.
- 5- بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحرير محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1981، ص 36.
- 6- يحي بوعزيز، وهران عاصمة الثقافة العربية، دار البصائر، الجزائر، دون طبعة، 2007 ، ص 76.
- 7- Collot, Op.cit.p25.
- 8- تعتبر قبائل مخزن وهران من أكبر القبائل المخزنية في الجزائر من حيث القوة العسكرية وكانت دوما في مواجهة التهديد الاسباني والأطماع المغربية، انظر:
- مبارك الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، دون طبعة، 1964، ص 297.
- 9- Collot, Op.cit.p25.
- 10- أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص 162.
- 11- Claude Collot, Op.cit. p30.
- 12- Ibid. P29
- 13- Ibidem.
- 14- Collot, Op.cit. p26.
- 15- Ibid. p31.
- 16- Ibid. p32.
- 17- Annales Algérienne E. Pélissier De Reynaud. Tome 1. Librairie bastide .Paris 1854, p 407.
- 18- Collot, Op.cit . p33.
- 19- Ibid. p38.

8. قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: العربية:

- 1- أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف الجزائر 1168-1226هـ (1754-1830)، تقديم وتعليق احمد توفيق المدني ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، دون طبعة، 1974.
- 2- بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحرير محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 1981.
- 3- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر - الجزائر - تونس- المغرب الأقصى، المكتبة الأنجلو-مصرية، الطبعة السادسة، 1993.
- 4- يحي بوعزيز، وهران عاصمة الثقافة العربية، دار البصائر، الجزائر، دون طبعة، 2007 .

ثانياً: الأجنبية:

- 1- Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962 O.P.U. Alger 1987.
- 2- Annales Algérienne E. Pélissier De Reynaud. Tome 1. Librairie bastide .Paris 1854.